1

أسس دراسة المشكلات الاجتماعية

- تمهيد

أولا : ماهية المشكلة الاجتماعية .

ثانيا : مفهوم المشكلة الاجتماعية .

ثالثا : خصائص المشكلة الاجتماعية .

رابعا : تصنيف المشكلات الاجتماعية .

خامسا : أسباب المشكلات الاجتماعية .

سادسا : نظريات تفسير المشكلات الاجتماعية .

سابعا : كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية .

ثامنا : الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية .

تاسعا : أمثلة للمشكلات الاجتماعية في الوطن العربي .

- **تمهيد :**

منذ الولادة يعتمد الإنسان على غيره من الناحية الفيزيائية والاقتصادية ليعيش، ويعتمد على أقرانه لنمو شخصيته وليضمن إشباع رغباته المتعددة، فالإنسان وحده هو الذي يعيش في جماعات اجتماعية حقيقية، والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص لأن جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك، ونتيجة للخبرات الجماعية يصبح الشخص معتمداً على الآخرين في الحصول على الأمن، وفي الامتثال للمعايير الاجتماعية[1].

ويواجه الإنسان منذ نشأته وحتى يومنا هذا بمشكلات متعددة من أجل إشباع حاجاته الإنسانية ، فهو يدخل في علاقات متعددة مع البيئة الطبيعية حتى يمكنه استثمار مواردها التي يشبع عن طريقها حاجاته الأساسية كالحاجة إلى الغذاء والمشرب والمسكن .

وتبعاً لهذه العلاقة التي حاول من خلالها الإنسان اكتشاف ما بالطبيعة المحيطة به من إمكانيات تمكنه من إشباع حاجاته ، إلا أن علاقة الإنسان بالطبيعة لا تتم اليوم ولا حتى منذ قرون طويلة بصورة فردية كما كان يحدث في العصور الأولى أو البدائية ، حينما كان يبحث الإنسان البدائي بمفرده عن المصادر الطبيعية التي تمكنه من إشباع حاجاته ، بل إن علاقة الإنسان بالطبيعة تتم بصورة جماعية ، فهو يقوم باستغلال مصادر البيئة الطبيعية بالاشتراك مع بقية أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، وهذا الاشتراك في العمل والتجمع بين أفراد المجتمع ليس مجرد تجمع لا تحكمه أية قواعد ، بل إنه تجمع منظم يقوم على التفاعل المنظم بين أفراد المجتمع في مواجهة البيئة الطبيعية ويستمر لفترة زمنية كافية تمكن من تحقيق هذا النظام .

وعلى هذا يمكن القول أن الإنسان في محاولته إشباع حاجاته يدخل في علاقات مع البيئة الطبيعية من جهة ، ومع أفراد المجتمع من جهة أخرى . وهنا تراكمت وتتراكم الخبرات الإنسانية حول البيئة وتطورت وتتطور إمكانيات أفضل لاستغلالها .

وهنا يمكن القول أن حل مشكلة الإنسان مع الطبيعة كانت أسبق من حل مشكلاته مع أفراد المجتمع الآخرين ، حيث تطور العلوم الطبيعية الذي يعد مؤشراً في حد ذاته لذلك .

أولا : ماهية المشكلة الاجتماعية :

مع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين أفراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد وقوانين هذه العلاقات ، بل ظهرت الحاجة إلى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية[2].

ففي أي مجتمع محلي محدود وبسيط ، وكذلك في المجتمع الريفي، تسير الحياة عادة على وتيرتها بدون تغير ملحوظ ، ولكن في مجتمعات الحضر الحديثة يعد التغير سمة الحياة وشعارها ، فالنمو المطرد في الصناعة والتجارة وأساليب النقل والاتصال ، وكذلك التغير الجارف في المفاهيم والقيم، وقواعد الصلات والتفاعلات بين الناس ، كل ذلك – وغيره من عوامل – يصيب النسيج المتوارث للعلاقات بالتصدع ، ويدخل تعريفات وقيم جديدة ، منبثقة من طبيعة الحياة التي يحياها السكان ، وخاصة فيما يتصل بالسلوك الأخلاقي، والمصالح الشخصية ، الأمر الذي يعمل على إيجاد العديد من المشكلات التي تتصل خاصة بالبيئة الحضرية وساكنيها ، ويساعد في ذلك اتساع البيئة الحضرية ، وازدياد كثافتها السكانية ، مع تباين عناصرها وفئاتها وما يطرأ عليها من تقدم تكنولوجي وتطور مادي ينعكس على علاقة الإنسان بالبيئة[3] .

وتختلف المشكلات الاجتماعية باختلاف إطار وجهة النظر الذي ترى من خلاله المشكلة ، ونستعرض فيما يلي مختلف العوامل في تفسير المشكلات الاجتماعية وتقرير أسبابها وطرق علاجها من الزوايا الآتية :

1- يرجع كثير من المشكلات الاجتماعية إلى التفاوت في سرعة التغيرات الاجتماعية والثقافية.

2- من المشكلات الاجتماعية ما هو نابع من فشل الثقافة الحضرية ، في مواجهة تطلعات الأفراد وأهدافهم المجتمعية والشخصية .

3- التفكك الاجتماعي وما يصاحبه من محاولات ، لإعادة التنظيم الاجتماعي للبيئة الحضرية .

4- ضعف أواصر الصلات الأولية وما ينتج عن ذلك من الضعف الذي يصيب الضبط الاجتماعي للأسرة .

5- الاعتماد الأساسي على أساليب الرقابة الاجتماعية الرسمية الخارجية (كرقابة القانون والشرطة) مع عدم كفاية هذه الأساليب لتوفير السلوك السوي في البيئة الحضرية .

6- قصور الجهود المبذولة ، والتوعية المجتمعية ، عن تحقيق أهدافها في البيئة الحضرية .

7- تغير ثقافة المجتمع في تفسير قيام المشكلات الاجتماعية والبيئية ، لأنها تتصل بمجموعة الأساليب والتصرفات السلوكية والقيمية وكافة نتاج البشر من أشياء مادية جاءت ثمرة لحياة الإنسان المجتمعية وما توارثه الناس جيلاً بعد جيل، سواء كانت هذه الثقافة مادية (المنتجات التكنولوجية والصناعية) أو غير مادية (كالعادات والقيم)[4] .

والمشكلات الاجتماعية من صفاتها أنها عادة نسبية ، أي ليست مطلقة ، فهي تختلف باختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والزمنية ، وتهتم معظم العلوم الاجتماعية بدراسة المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والجريمة والبغاء والطلاق ، وغير ذلك من المشكلات التي تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تنشأ فيها وتنعكس على علاقة الناس بالبيئة – سلبا أو إيجابا – وعلاقة الناس ببعضهم البعض .

ويمكن النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها مشكلات تتأثر بالأوضاع المجتمعية في البيئة، وتوصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد أو حتى الجماعات ، ولا بد لحلها من تدخل المجتمع ممثلا في هيئاته العامة والسلطات المسئولة مع الأفراد ، وذلك للأسباب الآتية[5] :

1- المشكلات المجتمعية تنبع عادة من ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة المؤثرة فيها ، ودائماً لها أسبابها المتعددة .

2- حلول المشكلات المجتمعية متشعبة ولا يسهل حسم نتائجها وخاصة عند الشروع في تنفيذها .

3- المشكلات المجتمعية وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي ، فقد يكون التغير باعثاً على خلق هذه المشكلات ، وقد يؤدي وجود المشكلات المجتمعية إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية ، كما أن تدابير علاج بعض المشكلات المجتمعية قد ينتج عنها إحداث تغيرات في جوانب من المجتمع .

4- تؤثر المشكلات المجتمعية على فئات وعناصر مختلفة في المجتمع بدرجات متفاوتة ، وبعض هذه المشكلات عند تناولها بالحل والعلاج يتسع نطاقها من حيزها المجتمعي المحدود إلى المجتمع الكبير بأسره كمشكلة تلوث البيئة .

5- المشكلات المجتمعية قد تنشأ بسبب أساليب الضبط الاجتماعي (ومنها القانون) التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على استمرار تفاقم المشكلات أو خلقها .

6- الأفراد بمجهوداتهم الخاصة في المجتمع الحديث لا يستطيعون حماية أنفسهم من مؤثرات ونتائج المشكلات الاجتماعية ، بل يجدون أنهم داخل المشكلة ويتطلعون إلى تدابير على المستويات العليا في المجتمع تنتشلهم من آثارها .

وقد زاد الاهتمام بتلك المشكلات في المجتمعات الحديثة ، نتيجة لزيادة الوعي المجتمعي،

وتقدم أساليب البحث والاستقصاء ، والتطور في وسائل العلم والاتصال ، والتغير الذي طرأ على نسيج العلاقات الاجتماعية ، وخاصة مسئوليات الأسرة ومشكلاتها بمقتضى القيم والتقاليد المتوارثة ، واتساع مسئوليات الدولة بالنسبة للمشكلات المجتمعية وضرورة مواجهتها واتخاذ التدابير اللازمة لحلها، وعلى الرغم مما أصاب هذه المجتمعات من تفكك وسطحية ، إلا أن هذه المشكلات تفرض الترابط السلوكي لمواجهتها .

ويرى بعض التقليديين أن البيئة وما يصاحبها من مشاكل مجتمعية وبيئية كالفردية والتفكك والتلوث، تشكل خطورة على مقومات الأمة ، أما دعاة التحديث فيرون أن البيئة بما فيها من مشكلات جاءت نتيجة تطور المجتمع والتصنيع وهي مرحلة طبيعية لا مفر منها، وأن هذا التطور يستدعي تغيراً في العلاقات بين الناس، وأن المجتمع الجديد بارتباطاته الوظيفية واتصالاته يخدم التقدم الصناعي ويواجه احتياجاته الجديدة .

ويمكن القول أن ما يسود البيئة من نتائج ومشكلات في المجتمع يدعو إلى الحذر وتشديد الرقابة في المجتمع مع تغيير أنماط القيم السائدة من الفردية وعدم المبالاة، والعلاقات الاجتماعية القائمة على المصلحة الشخصية، والعمل على غرس قيم المواطنة والانتماء والتعاون.

وتعد المشكلات الانحرافية السلوكية غير المرغوب فيها – مجتمعياً وبيئياً – في مقدمة المشكلات في المجتمع الحديث ، لأنها تبتعد عن السلوك السوي المتفق عليه ، وتكاد تجمع القيم في كل مكان على اعتبار البغاء وتشرد الأحداث والتسول والتلوث من المشكلات الانحرافية السلوكية التي يلزم مكافحتها والوقاية منها .

وكي نحكم على المشكلة الاجتماعية أنها مشكلة بالفعل ينبغي أن يتوافر لها شرطان ، هما:

- ضرورة وجود ظرف موضوعي (جريمة – فقر – توتر عرقى) ، بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعرفة ملاحظين اجتماعيين .
- ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتى من خلال بعض أعضاء المجتمع، بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة ، وهنا قد تلعب القيم دورها، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي، فإن هذا الظرف الموضوعي يصبح مشكلة اجتماعية[6].